مركز النشر العلمي والترجمة
جامعة القصيم
Center of Scientific Publishing and Translation
Qassim Uinversity

مجلة العلوم العربية والإنسانية
Journal of Arabic Sciences & Humanities
مجلة دورية علمية محكمة ربع سنوية

E-ISSN: 1658-9602
www.jahs.qu.edu.sa

من الحقيقة الأنطولوجية إلى الحقيقة الإبستمولوجية: قراءة في كفاية العامل النحوي التفسيرية

معاذ بن سليمان الدخيّل

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

17، (2)، ربيع الثاني، 1445
October, 2023

الملخص

يقوم البحث على المنهج الوصفيّ والمقارن؛ ليُلخِّص موقف ناقدي نظام العامل في التراث النحوي العربي من جهة عدِّهم إياه نظامًا مفروضًا على اللغة من خارجها، ويبيّن خلفيّات هذا النقد إبستمولوجيًّا والظروف التي دعت اللسانيّين البنيويّين إلى تبنّيه واعتماده. ثم يقدِّم تفصيلًا لتصوّر الحقيقة العلميّة في إطار فلسفة العلم، وتحوّلات هذا التصوّر، وعلاقة ذلك بفهم طبيعة العلاقة بين الواقع المدروس والنظريّة المفسّرة، وأثر هذه التحوّلات في فهم مبدأ السببيّة وتفسيره. ويبيَّن البحث بعد ذلك طبيعة تصوّر نحاة العربيّة للنظريّة التفسيريّة التي قدّموها للتراكيب المختلفة انطلاقًا من نصوصهم التحليليّة، وأثر هذا التصوّر في تبديد النقود التي كانت موجّهة إلى التراث النحويّ العربيّ بوصفها نقودًا منطلقة من مقدّمات لم تفهم منطق النحاة الذي اعتمدوه في بناء نظريّتهم، ولم تراع السياقات التاريخيّة والظروف التي نشأت فيها الأنحاء الغربيّة من جهة والنحو العربيّ من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: فلسفة العلم، التفسير العلمي، البنيوية، العامل النحوي.

Abstract

This paper entitled “from ontological truth to epistemological truth. A reading into the explanatory adequacy of the grammatical government” is based on the descriptive and comparative approach to summarize the position of critics of the government system in the Arabic grammatical tradition in terms of their view of it as a system imposed on the language from outside it, then it details the nature of scientific truth and its transformations, and shows the relationship between this and understanding the nature of the relationship between reality and theory, and the relationship of this to understanding the nature of the relationship between the studied reality and the explained theory. It shows the grammarians’ perception of this interpretation that they presented, and the impact of the perception in pushing criticisms as criticisms that did not understand the logic adapted by grammarians and the historical contexts in which both grammars; Western and Arabic arose.

Keywords: Philosophy of science, scientific explanation, structuralism, grammatical government.

الإحالة APA Citation:

الدخيّل، معاذ. (2023). من الحقيقة الأنطولوجية إلى الحقيقة الإبستمولوجية: قراءة في كفاية العامل النحوي التفسيرية. *مجلة العلوم العربية والإنسانية*، *17*، (2)، 19-37.

اسـتُلم في: 02-03-1445/ قُبل في 24-03-1445/نُشر في 14-04-1445

Received on: 17-09-2023/**Accepted on:** 09-10-2023/**Published on:** 29-10-2023

CC BY NC

1. المقدمة

بقي التراث النحوي العربي في سجال مع المستجدّات العلمية في العصر الحديث وبخاصة بعد اتّصال كثير من الباحثين العرب بالدرس اللسانيّ الحديث في البعثات العلمية التي كانت منذ أربعينيات القرن الماضي. ولا نريد في هذه الدراسة أن نتوسّع في أنماط هذه العلاقة التي كانت بين الدرس اللغويّ الحديث والباحثين العرب من جهة والتراث النحويّ العربيّ من جهة أخرى؛ فتلك موضوعات لها دراسات اهتمّت بها. ولكنّنا نروم في دراستنا إلقاء الضوء على تلك النقود التي وجهها كثير من الدارسين العرب إلى التراث النحويّ العربيّ بوصفه تراثًا قام نظامه التفسيريّ على فكرة العامل النحويّ الذي فرضه، بحسب تعبيرهم، نحاةُ العربيّة على اللغة العربيّة؛ فكان وجهًا من وجوه الاعتساف وتشويه وصف اللغة. وكان التشويه، في تصوّرهم، عائدًا إلى الاحتكام إلى نظام عقليّ مصطحب من خارج اللغة بفرض المنطق اليوناني على اللغة، وما أدّاه ذلك من تغييب للغة وحقيقتها التي ينبغي أن تُدرس من خلالها.

تُعنى إذًا الدراسة بهذا السياق الذي التقى فيه التراث النحويّ العربيّ مع المستجدات اللغويّة الحديثة، وتركّز على التطوّرات العلميّة في فهم طبيعة الحقيقة العلميّة وتنزيلها منزلتها في الدراسة اللغويّة، مع العودة إلى التراث النحويّ العربيّ في نصوص محقّقيه لفهم منطقه الداخليّ والتعرّف على تصوّرهم للعلاقة بين واقع اللغة وتنظيرها؛ ولذلك تحاول الورقة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

أ. كيف أثّرت طبيعة الدرس اللساني الحديث في توجيه النقود إلى النحو العربيّ؟ وما الخلفيّات المعرفيّة التي انطلق منها الوصفيّون العرب في تلك الحقبة؟

ب. ما طبيعة الحقيقة العلميّة؟ وما التطوّرات التي مرّت بها داخل فلسفة العلم؟

ج. كيف فسّر فلاسفة العلم مبدأ السببيّة في ضوء تمييزهم بين الحقيقة الأنطولوجيّة والحقيقة الإبستمولوجيّة؟

د. ما التصوّر الذي كان يحكم النحاة في فهم علاقة نظريّتهم التفسيريّة باللغة الفعليّة؟

وتقوم الورقة على المنهج الوصفي والمقارن، حيث إنّها اهتمّت بتتبّع النقود التي وجهها المحدثون إلى نظام العامل من جهة استصحابه من خارج اللغة وفرضه عليها، وتحليل هذه النصوص وبيان خلفياتها الإبستمولوجيّة والتاريخيّة، ثم التعرف على منطق القدماء بتتبّع نصوصهم التي درسوا من خلالها اللغة، مع بيان الفروقات التاريخيّة والإبستمولوجيّة بين ظروف الأنحاء الغربيّة والنحو العربيّ، وبيان تعدّد التصوّرات التي حكمت منطق القدماء أنفسهم لنظام العامل وحقيقته.

وجاءت الدراسة في أربعة مباحث:

الأول: الدراسة اللغويّة في ضوء مبادئ الوصفيّين: تناولت فيه موقف الوصفيّين العرب من الدراسة العلميّة للغة، بالإشارة إلى نماذج من أقوالهم، وبيّنت موقفهم من نظام العامل النحويّ الذي قام عليه نحو العربيّة.

الثاني: الظروف التاريخيّة المسهمة في تكوين النموذج البنيويّ في دراسة اللغة: درست فيه الخلفيّات الإبستمولوجيّة للدرس اللسانيّ البنيويّ ودوافعها التاريخيّة، ونتائج ذلك على موقف الباحثين العرب من قضايا التراث النحويّ العربيّ.

الثالث: العلاقة بين الواقع المدروس والنظريّة المُفسّرة في ضوء فلسفة العلم: بيّنت فيه منظور فلسفة العلم من فهم العلاقة بين النظريّة والظاهرة المدروسة، والتحوّلات التي طرأت في فهم هذه العلاقة، وأثر ذلك في حقل العلم نفسه.

الرابع: تصوّر النحاة للعلاقة بين اللغة المدروسة ونظريّتهم التفسيريّة: قدّمت فيه تصوّر نحاة العربيّة للعلاقة بين النظريّة وواقع اللغة انطلاقًا من نصوصهم وتحليلاتهم، وأثر ذلك في فهم نظام العامل على الوجه الذي قصده النحاة.

وختامًا أرجو أن تكون هذه الدراسة لبنة تضيف إلى بناء الدراسات اللغويّة الجادّة التي اهتمّت بقضيّة العامل النحويّ وركّزت على البعد الإبستمولوجيّ في النحو العربيّ.

2. الدراسة اللغويّة في ضوء مبادئ الوصفيّين

ذهب كثير من الوصفيّين العرب إلى ضرورة أن تدرس اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعيّة، ويعني ذلك أنها ظاهرة تُلاحظ وتستقرأ ويقرّر واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة، وليس من حقّنا الحكم عليها بالصواب والخطأ؛ ولذلك يجب عندهم أن تكون القاعدة النحويّة قاعدة عرفيّة تتّفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكّم في سلوك اللغة. (ينظر عيد، 2006) ويؤول هذا التصوّر إلى وجوب التمييز بين الحقائق اللغويّة من جهة وتصوّرات النحاة الذهنيّة عن اللغة من جهة أخرى؛ لأنّ النحاة افترضوا أصولًا ذهنيّة لا سبيل إلى البرهنة اللغوية على صحتها. (ينظر عبد العظيم، 1990)

وتنسجم هذه الدعوة مع الخلفيات التي كان ينطلق منها الوصفيّون؛ فعلم اللغة الحديث والمنهج الذي يجب أن يحتذيه ليحقق الشروط التي تنهض به في مصاف العلوم يجب أن يبدأ بتحديد موضوع علم اللغة كما ضبطه دي سوسير الذي ألحَّ على أنّ دراسة اللغة العلمية تكون في ذاتها ولذاتها، ويعني ذلك أنه منهج لغويٌّ خالص يدرس اللغة نفسها ولا غاية له سوى كشف العناصر التي تتكوّن منها اللغة المدروسة؛ أي: يكون لعلم اللغة منهجه المستقلّ في تناول المتن اللغويّ، وتخليصه من المناهج الدخيلة، نحو: الفلسفة والمنطق ونحوهما.

فقد كان علماء اللغة وفق هذا المنظور يعتمدون المنهج الوصفيّ الذي يتوخّى تحقيق الموضوعيّة في دراسة اللغة بالاهتمام بتجرّد الباحث من ذاتيّته، أو اعتماده على أفكار أخرى خارجة عن اللغة نفسها، ولذلك كان لهذا المنهج مجموعة من السمات التي تلخّص طبيعته وغايته، أهمّها: (ينظر حسان، 1986)

أ. أنّه منهج لغويٌّ خالص يصف اللغة المدروسة كما هي دون إقحام للعوامل الذاتيّة من فروض وظنون وآراء شخصيّة؛ حتى يصل الباحث إلى نتائج تتّفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب؛ ولذلك كان الالتجاء إلى مؤثّر خارجيٍّ وتطبيق أفكاره ومبادئه على دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة.

ب- وانطلاقًا من السمة الأولى يؤكد الوصفيون ضرورة استقلال المنهج اللغويّ بتخليصه من التفكير الفلسفيّ الذي كان ملتبسًا به في تاريخ الدراسات اللغويّة؛ لأن الدراسة العلمية تقتضي قيامها على الاستقراء باستقصاء المفردات ابتداءً ليوجد الباحث بعد ذلك جهة الاشتراك بينها لتكون قاعدة البحث ونتيجته. ويقطع هذا المنهج في دراسة اللغة مع المنهج الذي كان سائدًا في الدراسات اللغويّة القديمة حين كان قائمًا على المنطق القياسيّ غير الصالح للدراسات العلمية بافتراضه القواعد وإيجادها ابتداءً ثم التفكير فيما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات.

وبعد أن قدّم علماء العربيّة المحدثون هذه الضوابط في دراسة اللغة جاءوا إلى التراث النحويّ العربيّ ونظروا في نظام العامل ورأوا أنّ النحاة عدُّوا العامل شخصيّةً لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين وقواعد هي (فلسفة العامل والعمل). وقد أدّت هذه القواعد الاعتبارية إلى كثير من الجدل في نظر الوصفيّين؛ لأنّها قائمة على فكرة التأثير والتأثر المنقولة عن منطق أرسطو. وقد تركت هذه الفكرة ظلالها على عقول النحاة، ثم تطورت عندهم ونضجت نتيجة المجهود الذهني العميق الذي بذله النحاة في التصوّر وتوليد الأفكار. (ينظر عيد، 2006) وقد أدّت هذه الفكرة إلى مشكلات في بناء النحو العربيّ ألجأت النحاة إلى القول بلزوم عمل العامل النحوي وأن يترك العامل أثرًا في المعمول ظاهرًا أو تقديرًا. وألجأهم إلى القول بمسائل الحذف والاستتار، والتنازع والاشتغال وغيرها مما أسهم في تعقيد النحو العربي وصعوبته، وما كانت هذه المسائل تطرح وتثار لولا سيطرة التفكير الفلسفي البعيد عن روح اللغة. (ينظر بشر، 2005) ولا نغفل عن توصيف مهم لتلك المرحلة الذي اقتضت فيه أن تلتقي أفكار الوصفيّين مع أفكار أصحاب دعوات التيسير لتكوّن مسارات من الأفكار بينها تقاطعات كثيرة، فلم يقف أمر النقد عند معضلة تعقيد النحو وصعوبته من وجهة نظرهم، بل إنّ القول بالعامل واستلزام مقتضياته أدّى إلى أخطاء في وصف النحاة وتفسيرهم للغة، ويتجلى ذلك في أنّ القول بالعامل والتزام مقتضياته انتهى بالنحاة إلى تقديرات في البنية اللغوية لا وجود لها في الاستعمال اللغويّ، وما كان ذلك ليكون لولا اضطرارهم إليه بسبب نظام العامل الذي يقتضي فيه كلُّ معمول وأثر إعرابيّ عاملًا نحويًّا. (ينظر مصطفى، 1992)

ويعود ذلك كلُّه —من وجهة نظر الوصفيّين- إلى أن التفكير النحويّ التقليديّ ركيزته الانفصال بين قواعده ومادّته، ويعنون بذلك أنّ القاعدة في تفكير النحاة مبنيّة على اعتبارات عقليّة لا علاقة لها بمتن اللغة ومادتها. (ينظر أيوب، 1957) ويصف محمد عيد الفرق —من وجهة نظره- بين العامل النحوي والتفسير اللغوي الحديث للجملة بقوله:

> فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذي أتعب النحاة والدارسين، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، إذ يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكليًّا، لا على أساس التأثير والتأثّر!! إذ إن الأخير منبعه العقل والمنطق، أما الأول فأساسه عرف اللغة. (عيد، 2006، ص.227)

نلاحظ، إذًا، أنّ ثمّة مقدّمة يستبطنها الوصفيّون ملخّصها أنّ قول النحاة بنظام العامل النحويّ أثرٌ من آثار التفكير الفلسفيّ المفروض على اللغة، وأنّه أدّى بالدراسة النحويّة إلى تعقيدات يجب أن تتخلّص منها الدراسة النحويّة؛ لكونها مخالفة للمنهج العلميّ الحديث في دراسة اللغة. ونتيجة لهذا الفضاء الوصفيّ الذي ساد الدراسة اللغويّة آنذاك نجد أنّ دعوة ابن مضاء في رفض العامل النحويّ أصبح لها حظوة وحضور في تلك المرحلة، فقد نُشِرَ كتابه "الردّ على النحاة" وكتب له شوقي ضيف تقديمًا يحتفي بما فيه من أفكار ورؤى تدعو إلى تجديد النحو والتخلّص من مظاهر تعقيده وصعوبته، ويَعدُّ كتاب ابن مضاء خطوة تصحيح تستحقّ الاحتفاء والإفادة من مضمونها. (ينظر ابن مضاء، د.ت، أ)

ويلتقي الوصفيّون مع تلك الدعوة التي سبقتهم بقرون ليست بالقليلة ويتفقون معها في الموقف من نظام العامل ويلخّصون موقف علم اللغة الحديث من قول القدماء بالعامل النحويّ بأنّه انتهاء إلى القول بالتأثير والتأثّر الذي يؤدّي إلى تحكيم الأفكار الدخيلة على دراسة اللغة، فالمنهج اللغوي الحديث يتلاقى مع دعوات سابقة في القديم كدعوة ابن مضاء في رفض العامل والعمل انطلاقًا من أنّ خصائص العمل والعامل لا يمكن أن تصدق على عوامل النحو. (ينظر عيد، 2006)

ونريد بعد هذا التطواف الموجز أنْ نفهم الدوافع التي كانت توجّه الوصفيّين العرب نحو نبذ نظام العامل والاحتراز منه، ولكي نصل إلى ذلك لابدَّ أنْ نفهم النموذج اللسانيّ البنيويّ من جهة ظروف تكوّنه، وطبيعة تصوّره للمعرفة العلميّة والدراسة العلمية للغة.

3. الظروف التاريخيّة المسهمة في تكوين النموذج البنيويّ في دراسة اللغة

نلاحظ إذًا أن الموجّه الرئيس للمحدثين الذين رفضوا نظام العامل النحويّ هو النموذج اللساني البنيويّ في تصوّره لطبيعة اللغة، ولطبيعة الحقيقة العلميّة. ونعتقد أنّ الوعي بهذا الأمر يجعلنا قادرين على فهم ذاك الواقع العلميّ، ثم مناقشته مناقشة علميّة تعيننا على المواصلة في بحث القضيّة واستكمال الطريق نحو فهم التراث والاقتراب من منطقه الناظم لقضاياه.

يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن احتراز البنيويين في تصوّرهم للحقيقة العلميّة مرتبطٌ بخلفيّات الدراسة اللغويّة في الغرب، حيث إنّ اللغويّين في تلك الحقبة الغربيّة، أعني الحقبة التاريخيّة التي سبقت البنيويّة، كانوا يتصوّرون اللغة من حيث طبيعتُها ظاهرةً طبيعيّة تناظر الكائنات الحيّة، فتكون بذلك خاضعة لقانون التطوّر ومحكومة به، أي: هي ظاهرة تتشكّل وفق قوانين محدّدة، وتخضع للتطوّر ثم الانقراض التدريجيّ. (ينظر الدخيّل، 2021) وقد كان هذا الواقع العلمي دافعًا للسانيّين آنذاك نحو مراجعة هذه الأقوال وتصحيح مسارها؛ فنجد أنّ دي سوسير (1916/1985) يعيد تحديد موضوع الدراسة اللغويّة بأنّها دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها. وهو تحديدٌ يريد من خلاله اللسانيّون تجاوز مظاهر القصور التي أدّت بالدرس اللغويّ التاريخيّ إلى نتائج غيرِ مستندة إلى معطيات ملموسة؛ لأنّها تؤول إلى معطيات الماضي غير

الممكن التحقّق منها بالقدر الذي يجعل اختبارها لمعرفة قوّتها التفسيريّة أمرًا عسير المنال. ويُضاف إلى ذلك أنّ ثمّة خلطًا من وجهة نظر البنيويّين في الدرس اللغويّ التاريخيّ بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية، ويعنون بذلك تمييز دراسة الظاهرة في بعدها التاريخي لفترات تاريخية متباعدة بالقدر الذي يعطي الباحث التقاطاتٍ مختلفة للظاهرة ثم يقدّم وصفًا لها رغم هذا التعدّد التاريخي للظاهرة، في مقابل الدراسة الآنية التي تدرس اللغة الموصوفة في مرحلة معيّنة واحدة لا استناد فيها على معطيات لغويّة تاريخية. نلاحظ إذًا أنّ الدراسة اللغويّة مع البنيويّة كانت تواجه إشكاليّة في نتائج الدرس اللغويّ قبل ذلك من جهة الشكّ بنتائجها التي وصلت إليها دون معطيات ملموسة يمكن الاستدلال بها والاتّكاء عليها؛ لأنّ الدراسة الزمانية تفتقر إلى المعطيات اللغويّة التي تمكّن الباحث من الاستناد إليها في الوصول إلى نتائجه، فليس من شأن تدخّل التاريخ والزمن –بحسب دي سوسير (1916/1985)– إلا أن ينحرفا بأحكام الباحث عن الصواب، فمن العبث أن ترسم منظر جامع لسلسلة جبال الألب وأنت تنظر إليها في نفس الوقت من قمم متعدّدة، وقل مثل ذلك عن اللغة فإنّك لا تستطيع أن تصفها وصفًا موضوعيًّا إلا إذا قصرت نظرك على حالة معيّنة من حالاتها.

ويُضاف إلى ذلك أن الدراسات اللغويّة في العصور الوسطى في أوروبا كانت محلّ نقد ومراجعة من البنيويّين أنفسهم؛ لأنّها كانت ملتبسة بأفكارٍ ومصطلحاتٍ فلسفيّة، ولم تراعِ اختلاف اللغات في طبيعتها وأنظمتها نتيجة لتقليد لغويّ مهيمن في ثقافتهم. فقد عدَّ اليونان نظام لغتهم الخاصّة نموذجًا مُعمَّمًا على الفكر الإنساني، ثم تواصل هذا التقليد اللغويّ مع الرومان حين بنوا قواعد اللغة اللاتينية وفق النموذج اليونانيّ. وبقي هذا التقليد مؤثرًا في الدراسة اللغويّة حتى مع عصر النهضة في أوروبا، فقد تزامن مع تلك المرحلة التي ظهرت فيها اكتشافات جغرافية جهودٌ لغويّة قام بها العلماء في تلك القوافل عن طبيعة لغات البلدان الجديدة، ولكنها جهود بقيت رهينة سياق علمائها آنذاك المحكومين بنظام اللغة اللاتينية ونظامها (ينظر Bloomfield 1973؛ العمري 2012)، فكان ذلك مظهرًا آخر من مظاهر الرغبة الغربيّة في تجاوز هذا المزلق المعرفيّ. ومن هنا، تكوّنت الظروف التاريخيّة في أوروبّا لنزعتهم نحو نموذج علميّ يمكّنهم من تجاوز مزالق الدراسة اللغوية السابقة وأخطائها، وتتجسّد هذه النزعة نحو تحقيق (الموضوعيّة) في بناء النسق النظريّ لأي لغة يريد الباحث دراستها، والابتعاد عن التأمّلات الذاتيّة والفروض غير المدعومة بمعطيات تؤيّدها وتدعمها. ولذلك سعى البنيويّون نحو إحداث قطيعة مع الدرس اللغويّ التقليديّ لتجاوز الأخطاء السابقة، وللتخلّص من مرحلة القوميّات التي سادت في القرن التاسع عشر وما تركته من آثار في الدرس اللغويّ (دي سوسير 1916/1985؛ الدخيّل 2021)، ويعني ذلك أنّ السياق الأوروبيّ كان يعيش آنذاك في علاقة غير مثاليّة مع ماضيه المعرفيّ. ويلخص العمري هذا السياق بقوله:

> كانت الرغبة ملحّة هناك في بداية مرحلة جديدة تميّزت بالرغبة في تشييد الصروح العلميّة، وذلك ضمن مشروع أوروبيّ ضخم أسهم فيه العلماء من كلّ التخصّصات، واتّسم بالتطلّع إلى القيام بثورات كبرى تأتي على الموروث

إلّا ما كان يخدم هذا الهدف؛ فشاهدنا ثورات عميقة في علوم ظلّت تلوك أفكار النهضة. حدث ذلك في الفيزياء والكيمياء والفلك والرياضيّات وفي المنطق وعلوم اللغة وعلوم المجتمع وعلم النفس وغيرها. (العمري، 2012، ص.85-86)

نسوق هذه المعطيات التي حكمت المشهد اللغويّ في الغرب آنذاك لتكون رافدًا مهمًّا في فهم طبيعة النموذج العلمي البنيويّ من جهة تصوّره لطبيعة اللغة من جهة، وطبيعة الحقيقة العلميّة من جهة أخرى، أعني أنّ استحضار هذا السياق سيكون معطى مهمًّا لفهم الأسباب التي دعت البنيويّين إلى نبذ القضايا غير المستندة إلى معطيات ملموسة خارج حدود الدرس اللساني، أي: أعاد اللسانيّون ضبط موضوع العلم؛ فأصبح البحث في قضية من قبيل: نشأة اللغة بحثًا في قضيّة تقع خارج حدود موضوع اللسانيّات؛ لأنّ الباحث فيها لا يتوفّر على معطيات ملموسة توجّهه نحو هذه النتيجة أو تلك. تكون الحقيقة العلميّة، إذًا، في نظر البنيويّين كامنة في معطيات الواقع اللغويّ نفسه مع قطع الصلة بكلِّ ما هو خارج عن وقائعها المادّية حتى لا نخرم شرط (الموضوعيّة) التي يريد البنيويّون الالتزام بها، فإذا أردنا دراسة اللغة فعلينا أن نكتفي بوصف ظواهرها كما ندركها. (ينظر الدخيّل، 2021) وبذلك أصبحت كل القضايا التفسيريّة التي يمكن أن يستند إليها في كشف أنساق اللغة ومظاهر انتظامها، من قبيل: التقدير، والتأويل، والحذف ونحوها أمورًا واقعة خارج موضوع العلم.

4. العلاقة بين الواقع المدروس والنظريّة المُفسّرة في ضوء فلسفة العلم

بعد هذا البيان لخلفيّات التصوّر البنيويّ، ثم الوقوف على تصوّرهم لطبيعة الحقيقة العلميّة وطبيعة اللغة كذلك التي كشفت لنا أنّه تصوّرٌ لا يقيم فصلًا بين عالمي الواقع والنظريّة، وأعني بذلك أنّ الحقيقتين؛ الأنطولوجيّة والإبستمولوجيّة ممتزجتان بالقدر الذي يجعل الباحث يرصد ما يجده في عالم الظاهرة ويبحث عنه في عالم النظريّة. وما دمنا في حقل المعرفة العلميّة القائم على التطوّر مع اختلاف في تفسير هذا التطوّر بين تصوّرين؛ التراكم، والثوريّة، وليس هذا موضع التوسّع في ماهيّتهما، وأدلّة كل فريق منهما، (ينظر الدخيّل، 2021) فإنّ ركنًا رئيسًا من غايات هذه الورقة يتمثّل في إظهار هذا التحوّل في فلسفة العلم في فهم العلاقة بين عالمي الظاهرة والنظريّة.

حين تظهر، إذًا، في الاتّجاه البنيويّ دعوة تؤول إلى المماثلة بين عالم الظاهرة وعالم النظرية الواصفة فإنّ هذا يجعلنا نُفكّر ابتداءً في مدى سلامة هذا التصوّر إبستمولوجيًّا من عدمه، بالنظر في سمات النموذج العلمي وعلاقته بالعالم الخارجي أو بالظاهرة التي يريد أو يحاول تقديم تفسير ملائم له.

وإنّنا حين نشير إلى ضرورة الانتباه إلى السياق الذي نشأت فيه الأنساق المعرفيّة الغربيّة عند ربطها بثقافة أخرى للإفادة منها فإنّنا لا ندعو إلى أمر توجّهه الرغبة الذاتيّة أو العاطفة المحضة، بل هي دعوة لها صوت داخل العلم نفسه؛ لأنّ الأنساق وليدة ظروفها وسياقاتها التاريخيّة؛ فكان ذلك داعيًا إلى الوعي بتلك الحقيقة حتّى يأخذ الباحث باستلزاماتها،

فالعلم ووظيفته مرتبطان بالتصوّرات الحضاريّة والثقافيّة المختلفة عن العالم، فالعلم الحديث علمٌ من منظور غربيّ؛ ولذلك جاءت نتائجه تعبيرًا عن تصوّرات ذاك الفكر وظروفه. ولكنّ هذا التصوّر ليس هو التصوّر الوحيد للعلم ووظيفته، فالحضارات الأخرى غير الغربيّة في مراحلها القديمة كانت لها تصوّرات مختلفة عن العلم ووظيفته. وليست الفكرة الحطَّ من قدر العلم الحديث، أو الانحياز إلى حضارة دون حضارة، بل حقّق العلم الحديث نجاحات غير مسبوقة، وقدّم خدمات للإنسانية معلومة. ولكنّها دعوة إلى الارتكاز على فكرة التعدّدية الثقافيّة والحضاريّة (ينظر أبو زيد، 2008)، وهي دعوة لها دلائل تتجسّد في سيرورة العلم نفسه، ومن العلماء أنفسهم، ولاسيّما في حقل العلوم الإنسانيّة، حيث يرى كثيرٌ من العلماء أنّ ذاك الحقل في الغرب يواجه مشكلات منهجيّة ونظريّة مرتبطة بطبيعة موضوع العلوم الإنسانيّة من جهة وبالمؤثرات الفلسفية والإيديولوجية التي رافقت تلك العلوم ومسيرتها التاريخيّة؛ لأنّ تلك الفلسفات والإيديولوجيّات التي صبغت العلوم الإنسانيّة بصبغتها هي النتاج الفكريّ والفلسفيّ الذي تمخّض عن قرون من الصراع بين الفكر اللاهوتي الكنسي والفكر المتحرّر. ولذلك لابدَّ إذًا من ضرورة تبديد وهم الصدق المطلق للعلم والمنهج العلمي –في صورته المتجسّدة داخل النسق العلمي–؛ لأنّ العلم في الصورة التي وصلتنا اليوم ليست إلا واحدة بين تصوّرات ممكنة للعلم، وهذه الصورة التي وصلتنا ليست غير نتاج لأوضاع تاريخيّة بعينها تتّصل بالظروف التي أحاطت في أوروبا بنشأة العلم وتطوّره، فينبغي أن ننظر إلى العلم في صورته المعروفة لنا اليوم على أنّه أحد مراحل عمليّة مستمرّة من التطوّر. (ينظر قلامين، 2018)

وننظر، الآن بعد أن بيّنّا النزعة البنيويّة، نحوَ الموضوعيّة في وصف الظاهرة المدروسة في طبيعة العلاقة بين الظاهرة والنظريّة المفسّرة لها، فقد ذهب جورج بيركلي إلى «أنّ علومنا هي ما تصوّره لنا حواسُّنا ومداركنا القاصرة، وأنّ حقيقة العالم الخارجيّ ليس بمقدورنا إدراكها، ولا معرفتها معرفة اليقين». (سعيدان، 1988، ص.28) ولئن كان الشكُّ فيما تمدُّنا الحواس به من معارف مُسلّمًا به فإنّ ديكارت قد ذهب في مذهبه الشكّيّ إلى هذه النتيجة، وحصر اليقين في رياضيّات إقليدس؛ لأنّها عقليّة محضة، والفكر لا يجري عليه ما يجري على الحواسّ الإنسانيّة من تقصير. ولم يدم هذا اليقين طويلًا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر ما يضع رياضيّات إقليدس ضمن العلوم المتضمّنة حقائق نسبيّة.

والقول بهذه النسبيّة وبهذا الاقتراب دون الملامسة والمطابقة التامّة بين النظريّة المفسّرة والظاهرة المدروسة هو الذي يتّسق مع منطق التطوّر الذي يمثّل جوهر العلم والمعرفة، فالقول بمطابقة النظريّة للواقع قولٌ يتضمّن في لوازمه موت العلم وانتهاء أدواره تجاه ذلك الواقع الذي قدّم فيه إسهامه، وهذا ادّعاء يَهربُ عنه كلُّ أحد في حقل العلم. فيمكن القول نتيجة لذلك «إنّ علومنا إنّما تعطي نماذج للعالم الخارجيّ، والنموذج ليس هو الأصل. ولكنّه يشبه الأصل: فيه ما فيه، وفيه ما ليس فيه. وهكذا إذًا معارفنا العلميّة؛ إنّها نماذج، والنموذج يتغيّر كلّما ازدادت معلوماتنا فيصبح أفضل تمثيلًا للأصل». (سعيدان، 1988، ص.30) ولذلك أصبح سؤال مطابقة النموذج العلميّ للواقع أو للظاهرة سؤالًا لا معنى

له ولا وجود في فلسفة العلم؛ لأنّه أصبح من المسلّم به أنّ غاية العلم تقريب نماذجه من الحقيقة على الدوام. بناء على ذلك يكون السؤال المشروع هو: هل ينطوي النموذج على صفات النموذج العلمي من اتساق وقدرة تفسيرية وشمول وبساطة؟

ونزيد القضية توضيحًا بتأمُّل المسألة رغبة في كشفها وبيانها وذلك بالتفكير في محتوى هذه الأداة التحليليّة، أعني النظريّة المفسّرة، التي تُعيننا على تمثّل نوع العلاقة بين طرفيها وفهمها إذا تأمّلنا في المصطلح الذي يعبّر عن النسق النظريّ لأي ظاهرة فنجد هذا المعنى، أعني علاقة التقارب لا التطابق بين النسق والظاهرة، مُخزَّنًا في دلالته، حيث إنّ (Model) التي تترجم كثيرًا بـ(نموذج)، أو (منوال) كما ذهب إلى ذلك عزّ الدين المجدوب، والذي يهمُّنا في هذا السياق أن نتعرّف على المحتوى الدلالي الذي يُعبِّر عنه هذا المصطلح، فقد ذكر ملتشوك (2016/2023) أنّ النماذج تؤدّي دورًا مهمًّا في جميع العلوم، فإذا كان الباحث لا يمكنه، لأيّ سبب من الأسباب، أن يرصد رصدًا مباشرًا البنية الداخلية للكيان أو الظاهرة التي يتفحّصها (كما هي الحال في اللغة البشريّة، إذ لا يمكن رصدها بشكل مباشر) فإنّه يلجأ إلى نموذج لهذه الظاهرة. فيقوم من خلال دراسته لسلوك الظاهرة من الخارج ببناء نموذج للظاهرة محاولًا الحصول على أكبر قدر من التشابه بين سلوك الظاهرة وسلوك النموذج. فالعلم بمعنى من المعاني ليس إلا بناء للنماذج، وليست اللسانيات في هذا الصّدد مختلفة عن العلوم الأخرى؛ فكلّ لسان طبيعي نظام معقّد جدًّا من القواعد المشفّرة في أدمغة متحدّثيها. وللحصول على فهم أفضل لما نتحدّث عنه (يعني دلالة النموذج)، نحتاج إلى حلّ اللبس والغموض المتأصّل في الاسم (نموذج). وقد قدّم مالتشوك إضافته بالإشارة إلى أنّ هنالك ثلاثة معان لكلمة نموذج تتّصل بما نريده هاهنا، يمكن توضيحها من خلال الأقوال التالية:

- نموذج الرسام هو زوجته.
- نموذج ورقي للطائرة.
- نموذج بور–روذرفورد للذرة.

إنّ هذه الاستعمالات للاسم (نموذج) تنطبق كلها على الوضعيّة ذاتها، بوجود كيانين (س) و (ص)، وأحدهما، ولنقل إنّه (س)، قد أنشأه شخص عن غير قصد على نحو يجعله يمتلك بعضًا من خصائص (ص) المهمة في سياق معيّن. وهذان الكيانان فيما ذُكِرَ من مقامات في الأمثلة الموجودة هما: الرسمة س (= التصويرة) التي تعرض شخصًا معيَّنًا ص، والدمية س المشابهة للطائرة ص، والمعادلات الرياضية س الواصفة للذرة ص. فنرى هنا علاقة ثنائية غير تناظرية: (هو نموذج لكذا). ولتدقيق فكرة كون الشيء نموذجًا نحتاج إلى التفسيرات الثلاثة الآتية التي بيّنها ملتشوك (ص.75):

أولا: دعونا نميّز بين معنيين أساسيين يستعمل بهما مصطلح (النموذج)، فيقصد بـ(النموذج) في مثال الرسام الكيانُ المعيّن الذي هو ص (والذي يكون في الواقع شخصًا أو حيوانًا أليفًا)، في حين أنّ ما ينشئه الرسام أو س هو الرسمة الممثلة لـ ص. أما نموذج الطائرة ونموذج الذرة فيمثّلان علاقة معاكسة، فـ ص هو الكيان المعين الذي تُراد نمذجته، في حين أنّ (النموذج) يطلق على الكيان س، أي: التمثيل المصنوع لـ ص.

ثانيًا: تمعّن في تعبير من شاكلة (س نموذج لـ ص). فيمكن للمرء أن يرى الفرق المهم التالي بين المثالين المذكورين أعلاه لتحقّقاته المحتملة: فنموذج الطائرة شيء مادّي، في حين أنّ نموذج بوهر–روذرفورد للذرّة هو مجموعة من التعبيرات الرمزية؛ فيتعيّن علينا إذًا التمييز بين النماذج الملموسة (الفيزيائية)، والنماذج الرمزيّة (المجرّدة).

ثالثًا: يذكّر نموذج الطائرة المرءَ بالطائرة، على الأقلّ في شكلها المنظور، ومثل هذا النموذج يسمّى (نموذجًا بنيويًّا). فالنموذج البنيوي لـ ص يوضع بناء على الرصد المباشر لبنية ص بقياس مكونات ص واستنساخها. ولكن نموذج بور–روذرفورد للذرة لا يشبه الذرة على الإطلاق، بل يمثّل سلوكها أو اشتغالها الوظيفي فحسب؛ فهو نموذج وظيفي.

يكون النموذج، إذًا، مُستقرًّا في عالم إبستمولوجي؛ للوصول إلى وصف العالم الأنطولوجي وفهمه مع الاعتراف بالتعدّد في دلالات النموذج واستعمالاته بين المجالين الأنطولوجيّ والإبستمولوجيّ غير أنّ جميع الدلالات تعترف بوجود علاقة تناظريّة بين المجالين؛ فيمكن أن يكون الكيان الفعلي هو النموذج؛ لأن الذات الموجّهة تريد أن تجعل تصوير الكيانات الحقيقية هي العالم الأنطولوجي المدروس.

ونعود في سياق التدليل على وَهْمِ المماثلة بين الحقيقة الأنطولوجية والحقيقة الإبستمولوجية إلى مبدأ السببيّة أو العلّيّة الذي قد يُفهَم منه أنّه مبدأ تخلّت عنه فلسفة العلم، والصحيح أنّه مبدأ تجدّدت دلالته بعد أن تجاوز التصوّر التقليديّ الذي يجعله مكافئًا لفكرة الإيجاد والخَلْق. وكما هو معلوم أحدث مبدأ (اللايقين) الذي وضعه الفيزيائي (هايزنبرج) إرباكًا في القول بالحتميّة الناشئ عن التسليم بمبدأ السببيّة، ولكنّ فلاسفة العلم أعادوا النظر في هذا المبدأ ولهم مذاهب شتّى في الموقف منه، فقد ذهب (ديوي) إلى أنّ السببيّة وسيلة منطقيّة وظيفيّة تكتسب قيمتها من حيث كونُها هي أداة، وليست أمرًا قائمًا في الوجود الخارجيّ. ويعني ذلك أنّ المبدأ طريقة لوصف الواقع، فهو محدّد بحدود الملاحظة الإنسانيّة، ولا يؤكّد شيئًا خارج حدود الملاحظة، فالقول بهذا المبدأ هو قول يتعلّق بالمنهج، وليس العلم بحاجة إلى حتميّة أنطولوجيّة يثبتها أو يدحضها. وفي ضوء هذا التصوّر ميَّزَ (ماكس بلانك) بين أمرين: عالم الحسّ من جهة، وصورة العالم الفيزيائيّة من جهة أخرى، فصورة العالم الفيزيائيّة بناءٌ نظريٌّ تصوّريٌّ، وأيُّ نتيجة تؤول إلى القول بانهيار مبدأ الحتميّة إنّما هي مُؤسّسة على خلط بين صورة العالم الفيزيائيّة وعالم الحسّ. وبناء على ذلك تكون الحقيقة العلميّة ليست هي الواقع، بل ما يقرّره العلماء عن هذا الواقع، وبذلك لا يمكن أن نتصوّر أنّها موجودة في مكان ما وعلينا أن نعثر عليها، بل هي أقرب إلى أن تكون مثالًا ينشده العلماء. (ينظر قنصوه، 2008)

نلاحظ، إذًا، أنّ العلم في داخله قد أحدث مراجعة لمفهوم الحقيقة العلميّة، وميّز بين مجالين ينبغي الحذر من الخلط بينهما حتى يبقى مفهوم العلم وطبيعته المبنيّ على التطوّر متّسقًا مع طبيعة الحقيقة العلميّة. وإذا تأمّلنا هذه المراجعة ألفيناها تجاوزًا للتصوّر البنيويّ الذي أشرنا إليه آنفًا، وكان ذلك دافعًا لنا نحو مراجعة أقوال استندت إلى تلك التصوّرات وكانت لصيقة بالعامل النحويّ، في صورته التي قدّمها نحاة العربيّة. فنُريد إذًا أن نعود إلى التراث النحويّ باحثين عن حقيقة تصوّرهم للعامل النحويّ الذي جعلوه نظامًا يُفسِّر تراكيبها المختلفة، ومحاولين تقديم تفسير للعلاقة بين قواعدهم من جهة واللغة نفسها من جهة أخرى.

5. تصوّر النحاة للعلاقة بين اللغة المدروسة ونظريّتهم التفسيريّة

نريد أنْ نحدّد مجال البحث في هذا القسم بالكشف عن تصوّر النحاة للعلاقة بين اللغة بوصفها ظاهرة مستعملة والنظام التفسيريّ لها مُمثَّلًا بنظام العامل؛ لنختبر كفاية هذا النظام انطلاقًا من النقد الموجّه إليه الذي أشرنا إليه في القسم الأول من الدراسة. وأمّا التوسّع في نظام العامل والنظر في مدى كفايته في وصف بنية العربيّة ووظيفتها فتلك غاية خارج حدود موضوع الدراسة، وقد قُدّمت فيه إضافات جادّة في الدرس اللسانيّ الحديث. (ينظر Owens، 2000)

وإذا أردنا أنْ نفهم تصوّر النحاة للعلاقة بين النظريّة (=قواعد النحاة وتعليلاتهم) والظاهرة (=الظاهرة اللغويّة) فلابُدَّ من استدعاء نصٍّ أورده الزجاجيّ، إذ قال:

> وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد –رحمه الله– سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم داخل دارًا محكمة البناء وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكان كلما وقف في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته فليأت بها. (الزجاجي، ت.340 هـ، ط.1982، ص65-66)

حيث تبدو دلالة قول الخليل واضحة في طبيعة النظام التفسيريّ الذي قال به النحاة من جهة انفصاله عن الواقع الحقيقيّ وانتمائه إلى واقع يفترضه النحوي ليضفي على ظواهر اللغة انتظامًا واطّرادًا معيّنًا؛ لنكون أمام احتمالين جائزين في هذه العمليّة التفسيريّة: مطابقة التفسير للظاهرة، وعدم مطابقته إياها. وتبدو قيمة هذا التصوّر المبكّر في كونه يفتح المجال لكلّ اجتهاد يروم تفسير نظام اللغة بالقدر الذي يعطي مشروعيّة التراكم المعرفيّ واستمرار تقدّم المعرفة العلميّة.

وإذا انتقلنا من الفضاء التنظيريّ العامّ الذي وجدناه مع الخليل إلى تطبيقات هذا التنظير من خلال معالجات النحاة لظواهر اللغة وتفسيرها نجد أنّ سيبويه (ت. 180هـ، د.ت) يستوعب في جانب التطبيق هذه الفروقات بين النظريّة والاستعمال، من ذلك قوله: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله. زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجّب. وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به» (72/1).

وقال أبو سعيد السيرافي مبدّدًا الوهم الذي قد يقع في فهم مصطلحات النحاة التي تحمل مدلولات في الواقع الفعليّ مختلفة عن المدلولات التي يقصدها النحاة في عالمهم النظريّ:

> واعلم أنّ قولنا: فاعل وفعل، ليس المقصد فيه إلى أن يكون الفاعل مخترعًا للفعل على حقيقته، وإنّما يقصد في ذلك اللفظ الذي لقّبناه فعلًا في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترعًا له أو غير مخترع رفعناه به وسمّيناه فاعلًا من طريق النحو، لا على حقيقة الفعل، ألا ترى أنّا نقول: مات زيد، ولم يفعل موتًا، ونقول من طريق النحو: (مات) فعل ماض، و(زيد) فاعله، وطلعت الشمس، وانتصبت الخشبة، ونظف ثوبك، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تحصى. (السيرافي، ت. 368هـ، ط.2008، 266/2)

وذهب ابن يعيش في المسار نفسه لرفع اللبس وإيضاح المقصد من خلال حدِّ الفاعل إذ قال:

> واعلم أن الفاعل في عُرْفِ النحويين: كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء. ثم قال: ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثّرًا فيه (...) وفي الجملة الفاعلُ في عُرْفِ أهل هذه الصنعة أمر لفظيٌّ، يدلُّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلًا في الصور المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبل، والاستفهام، ما دام مُقدّمًا عليه، وذلك نحو: قام زيد، وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد؟ و(زيد) في جميع هذه الصور فاعل، من حيث إنّ الفعل مسند إليه، ومقدّم عليه، سواء فعل أو لم يفعل. ويؤيّد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: زيد قام، لم يبقَ عندك فاعلًا، وإنّما يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظيّة. (ابن يعيش، ت.643هـ، ط.2014، 189/1-190)

ويمعن ابن يعيش في تقصّي الفروقات بين عالمي الواقع والنظريّة، وتبديد الوهم الذي قد يقع بالانزلاق في الخلط بين هذين العالمين، إذ قال في الرتبة بين الفاعل (المعمول) والفعل (العامل):

اعلم أنّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأنّ وجوده قبل وجود فعله، لكنّه عرض للفعل أن كان عاملًا في الفاعل والمفعول؛ لتعلّقهما به، واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقُدِّمَ الفعل عليهما لذلك، وكان العلمُ باستحقاق تقدُّم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيًا، فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه؛ فلذلك قُدّمَ الفعل، وكان الفاعل لازمًا له، يتنزّل منزلة الجزء منه. (ابن يعيش، 2014، 192/1)

يتبيّن إذًا أنّ التنظير النحويّ، في تصوّر النحاة، نظامٌ ذهنيٌّ لا وجود له إلّا في عقول الناطقين باللغة؛ ولذلك أصبحت اجتهادات النحاة وآراؤهم مقارباتٍ لتلك الحقيقة الذهنيّة، وإنّما هي مقاربات لكونها نابعة من الاختلاف بين موضوع البحث ومادّته، أي: بين النظام اللغويّ واللغة نفسها، فهي عبور من المحسوس (الكلام) للوصول إلى المعقول (النظام). (ينظر جواد، 2007) وإذا استوعبنا هذه الحقيقة، أعني إدراك النحاة للفصل بين مستويي النظريّة والاستعمال، بدت لنا كثير من مظاهر التفسير للنظام اللغويّ معقولةً رغم ما قد يبدو لغير المتأمّل والمدقّق فيها من اعتساف وتشويه للغة، ونلاحظ هذا جليًّا في عبارات النحاة التي أوردناها آنفًا:

- تمثيل ولم يتكلم به.
- سميناه فاعلا من طريق النحو لا على حقيقة الفعل.
- في عُرف النحويين.
- في عرف أهل هذه الصنعة.

وما تركناه من النصوص أكثر مما استشهدت به، وأعرضنا عنها خشية إثقال البحث بها، وفي ما أُورِدَ كفاية في التعبير عن المقصد. نلاحظ إذًا أنّ التمييز بين العالمين الأنطولوجي (اللغة في بُعْدها الحقيقيّ) والإبستمولوجيّ (نظام اللغة في تصوّرات النحاة التفسيريّة) كان حاضرًا عند النحاة، وتكون بذلك تقديرات النحاة وتصوّراتهم التفسيريّة نظامًا ذهنيًّا لا يتعدّاه إلى القول بوجودها حقيقة في التركيب؛ لأنّ ذلك مؤدٍّ إلى الإخلال بدلالة التركيب، فالنحاة يُفرّقون بين الشكل الظاهر للتركيب الذي يحمل دلالة ووظيفة محدّدة، والحاجة إلى إظهار مُقوّمات النظام التي كانت وراء إنتاجه واتّساقه وانتظامه. فهذه التمثيلات المصطنعة التي يفترضها النحاة أداةٌ تحليليّة عندهم يسوقونها ويوظّفونها لوضع ما يبدو مشتّتًا وغير منتظم من الكلام في أنساق ذهنيّة مثاليّة تمكّنهم من معرفة أحكام النظام الجارية في الكلام؛ فهم إذًا على وعي تامٍّ بالفصل بين اللغة بوصفها مادة حقيقية مستعملة في التواصل والتحليل اللغوي لهذه اللغة لإعادة بناء نظامه. (ينظر جواد، 2007)

ويشير الشاطبيّ (ت.790هـ، ط.2007) إلى حقيقة العامل بين المجالين الأنطولوجيّ والإبستمولوجيّ حين أكّد أنّ الأثر الإعرابيّ يكون موجودًا مع وجود العامل ويكون معدومًا مع عدمه؛ فالعامل كالسبب في الأثر الإعرابي. ثم يؤكّد

أنّ السبب في الحقيقة هو المتكلّم، وإنّما نُسِبَ العمل للألفاظ اصطلاحًا لا أنّ النحاة يدّعون عمل العوامل حقيقة، ويعني بذلك أنّ العمل يكون للعامل لا في الحقيقة، بل في اصطلاح أهل هذه الصناعة لضبط القوانين. ثم يختم الشاطبيّ تمييزه البديع بردّه على ابن مضاء وبيان زيف منطلقاته فقال:

> وإنما بسطت القول فيه؛ لأن ابن مضاء ممن ينسب إلى النحو قد شنع على النحويين في هذا المعنى أخذًا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم فنسبهم إلى التقول على العرب، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم- عفا الله عنه- إذ لم يعرف ما قصدوه. (الشاطبي، 2007، 620/1)

ويكشف تعامل النحاة مع فكرة العامل وتصوّرهم للعلاقة بين العامل النحوي واللغة بوصفها ظاهرة حقيقية يتواصل بواسطتها الناس- أنّهم يرومون تحقيق شرط الاقتصاد في التفسير العلمي الذي يعبّر عن علاقة اقتران بين السبب والنتيجة، مع الوعي عندهم بأنّ تفسير الشيء مختلفٌ عن ذاته؛ فتفسير رفع الفاعل بتأثّره بفعل قبله لا يعني الإحداث الطبيعي والحقيقي لعلامة الرفع، ولكنّه يعني الإحداث الصناعيّ الذي يُفسِّرُ اطّراد رفع الفاعل باطّراد وجود فعل قبله. (ينظر الملخ، 2001) ويتبيّن إذًا أنّ القدماء كانوا ينطلقون في تقعيدهم من منطق واعٍ بهذا التمييز، نعني بذلك أنهم يجعلون (علم النحو) عالمًا نظريًّا مستقلًّا عن عالم اللغة نفسها، فلا يستقيم —من وجهة نظر النحاة- أن نبحث في عالم اللغة المدروسة عن تحقّقاتٍ لما نذكره ونقدّره ونفترضه في عالم النظريّة؛ لأنّهما ينتميان إلى عالمين مختلفين لا يصحُّ —منهجيًّا- أن نخلط بينهما في العمل العلمي. كما أنّ الوصف العلمي لا يمكن أن ينهض متماسكًا وذا قوّة تفسيريّة باكتفائه بالجانب الملموس من اللغة؛ لأنّ واقع اللغة وحده يتعذّر معه أنْ نقدّم فيه نظريّة تفسيريّة متينة ومقتصدة، فالظواهر لابدّ لها من تجريد عقليّ يلمُّ شتات ما قد يبدو فوضى لا نظام له، وهذا التجريد الذي نستوعب به تعدّد الظاهرة المدروسة وتماثلها الملبِس —إذا اكتفينا به- لا يمكن أن يكون مماثلًا للظاهرة في صورتها المنجزة أو مكافئًا لها، بل هو نموذج تفسيريٌّ كما أسلفنا.

6. الخاتمة

نختم الدراسة بحوصلة أهم ما وصلت إليه، فقد كان المبادئ البنيوية التي سادت البحث اللغويّ العربيّ في النصف الأول من القرن العشرين فضاء رحبًا لنبذ كثير من المفاهيم التي قام عليها النحو العربي. وقد كان ذلك مدفوعًا بأمرين:

الأول: نزعة النموذج البنيويّ نحو المعطيات الماديّة الملموسة ورفض المظاهر التفسيرية المتكئة على التقدير والافتراض.

الثاني: تأكيد استقلال الدراسة اللغويّة وتخليصها من أية أفكار خارجة عنها.

وكان العامل النحويّ أحد المفاهيم التي تعرضت إلى المراجعة والنقد تحت تأثير هذه الدوافع بحكم طبيعته المجرّدة المفتقرة إلى كثير من مظاهر: الحذف، والتقدير، والافتراض ونحوها.

وانتهت الدراسة إلى أنّ ثمّة تمييزًا في فلسفة العلم يجب الانتباه إليه والالتزام بمقتضياته، حيث إنّ الفصل بين عالمي الواقع والنظريّة حتميّة نظريّة لا يمكن أن نؤمن بتراكميّة المعرفة العلميّة واستمرار تقدّمها وتعدّدها إلا بالتسليم بها. فلا يمكن أن نعتقد المزج بين العالمين ثم نتوخّى تقدّم المعارف وتقدّمها، فإذا كانت النظريّة هي الواقع نفسه وبحثنا عن التطابق بينهما فإنّ المعرفة العلميّة قد اكتملت وتوقّفت. ونذهب في مقابل ذلك إلى تصوّر يسمح بتقدّم المعارف وتراكمها، ويتحقّق ذلك إذا فصلنا بين عالمي الواقع والنظريّة، فلا يمكن لنا أن ندرك العالم الخارجيّ، أو الظواهر في حقيقتها، وإنّما المعرفة هي ما ندركه وما نعرفه عن هذا العالم أو هذه الظاهرة. وتعبّر عن هذا التصوّر للمعرفة العلميّة المفاهيمُ نفسها المستعملة داخل الحقل الإبستمولوجيّ، ويكفي أن نتدبّر مدلول كلمة (Model) لندرك هذه الحقيقة لنفهم أنّ النماذج التفسيريّة تنتمي إلى العالم الإبستمولوجيّ المفضي إلى فهم الوقائع والظواهر في عالمها الأنطولوجيّ. وأفضت هذه التحوّلات التصوريّة لطبيعة الحقيقة العلميّة إلى مراجعة لمبدأ السببيّة، حيث أصبحت السببيّة وسيلة منطقيّة وظيفيّة تكتسب قيمتها من حيث كونُها هي أداة، وليست أمرًا قائمًا في الوجود الخارجيّ.

وإذا تدبّرنا نصوص النحاة وتحليلاتهم وقفنا على حقيقة جليّة تؤكّد أنّهم بنوا نظريّتهم التفسيريّة القائمة على نظام العامل النحويّ بوصفها نظامًا تفسيريًّا لا يعكس واقع اللغة بالضرورة. فإذا كان الوصفيون وجهوا نقدهم للعامل النحوي بوصفه نظامًا مقحمًا في اللغة ومشوِّهًا لواقعها وحقيقتها فإنّ هذا النقد أصبح مدفوعًا بالتمييز بين عالمي الواقع والنظريّة. وننتهي إلى أنّ الوصفيّين قد بنوا نقدهم على مقدّمات لم تفهم منطق النحاة في بناء نظامهم التفسيريّ؛ لأنّ نصوص النحاة تفيض بالتمييز بين العامل النحويّ بوصفه نظامًا تفسيريًّا واللغة بوصفها ظاهرة يتواصل بها مستعملوها، ولكلٍّ مستوى منهما طبيعته وسماته الخاصة. فلئن كانت اللغة في حقيقتها الاستعمالية تنزع نحو الوضوح والسهولة تحقيقًا لغايتها التواصليّة فإنّ النظام التفسيريّ الذي يجسّده في بحثنا نظام العامل النحويّ كما تصوّره النحاة ينزع نحو تحقيق الاتّساق والاقتصاد في صياغة القواعد مع وعي النحاة بأنّ تفسير الشيء مختلف عن ذاته. ويكون بذلك علم النحو عالَمًا نظريًّا مستقلًّا ومختلفًا عن عالم اللغة نفسها، ولا يمكن أن تقوم قواعد اللغة ونظامها على معطياتها الملاحظة وحدها، فالوصف العلمي يقتضي أن تستدل بما ذُكِرَ من الظاهرة على ما هو مجرّد في النظام حتى يحقّق الوصف كفايته التفسيريّة.

مراجع البحث

أيوب، عبد الرحمن. (1957). *دراسات نقديّة في النحو العربيّ* (ط1). مؤسسة الصباح، الكويت.

بشر، كمال. (2005). *التفكير اللغوي بين القديم والجديد* (ط1). دار غريب، القاهرة.

الجرجانيّ، عبد القاهر. (ت.471هـ، ط.1982). *المقتصد في شرح الإيضاح* (ط1) (كاظم المرجان، تحقيق.). منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (ت.392هـ، ط.1986). *الخصائص* (ط3) (محمد النجّار، تحقيق.). الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

جواد، علاء عمار. (2007). *التمثيل النحوي في كتاب سيبويه* [رسالة ماجستير، جامعة القادسية]، محافظة القادسية، العراق.

حسان، تمام. (1986). *مناهج البحث في اللغة* (ط1). دار الثقافة، الدار البيضاء.

الدخيّل، معاذ. (2021). تطوّر النموذج العلمي اللساني: قراءة في الاتجاه البنيوي والتوليدي والوظيفي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، 29*، (3)، 282-308.
https://marz.kau.edu.sa/Files/320/Researches/73876_47048.pdf

دي سوسير، فرديناند. (1985). *دروس في الألسنية العامة* (صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، ترجمة.). الدار العربية للكتاب. (العمل الأصلي نشر 1916)

الزجّاجيّ، أبو القاسم. (ت.340هـ، ط.1982). *الإيضاح في علل النحو* (ط4) (مازن المبارك، تحقيق.). دار النفائس، بيروت.

أبو زيد، سمير. (2008). *العلم وشروط النهضة: التصوّرات العلميّة الجديدة والتأسيس العلميّ للنهضة العربيّة* (ط1). مكتبة مدبولي، القاهرة.

سعيدان، أحمد سليم. (1988). *مقدّمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام* (ط1). عالم المعرفة، الكويت.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (ت.180هـ، د.ت). *كتاب سيبويه* (ط1) (عبد السلام هارون، تحقيق.). دار الجيل، بيروت.

السيرافيّ، أبو سعيد. (ت.368هـ، ط.2008). *شرح كتاب سيبويه* (ط2) (رمضان عبد التواب وآخرون، تحقيق.). دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة.

الشاطبيّ، أبو إسحاق. (ت.790هـ، ط.2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (ط1) (عبد الرحمن العثيمين وآخرون، تحقيق.). معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة.

عبد العظيم، أحمد (1990). *القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية* (ط1). دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

العمري، محمد محمد. (2012). *الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية* (ط1). دار أسامة للنشر، عمّان.

عيد، محمد. (2006). *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث* (ط5). عالم

الكتب، القاهرة.

القرطبي، ابن مضاء. (ت.592هـ، د.ت). *الرد على النحاة* (ط3) (شوقي ضيف، تحقيق.). دار المعارف، القاهرة.

قلامين، صباح. (2018). إبستيمية العلوم الإنسانيّة: قراءة في الأطر التصويريّة المتّصلة بالإنسان والمجتمع. **في** صباح قلامين (محرّر.)، *قراءات في إبستمولوجيا العلوم الإنسانيّة*. (ص ص8-29). مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر. http://search.mandumah.com/Record/915265

قنصوه، صلاح. (2008). *فلسفة العلم*، دار التنوير، بيروت.

مالتشوك، إيغور. (2023). *اللغة من المعنى إلى النصّ* (عقيل الزمّاي الشمري، ترجمة.؛ عزّ الدين المجدوب، مراجعة.). ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، ودار الروافد الثقافية، الشارقة. (العمل الأصلي نشر 2016)

مصطفى، إبراهيم. (1992). *إحياء النحو* (ط2). القاهرة.

الملخ، حسن خميس. (2001). *التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء – التحليل – التفسير* (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.

ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن عليّ. (ت.643هـ، ط.2014). *شرح المفصّل* (ط1) (عبد اللطيف الخطيب، تحقيق.). دار العروبة للنشر، الكويت.

Abd al-‘Aẓīm, Aḥmad. (1990). al-Qā‘idah al-naḥwīyah : dirāsah naqdīyah taḥlīlīyah (Ṭ1). Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Qāhirah.

Abū Zayd, Samīr. (2008). al-‘Ilm wa-shurūṭ al-Nahḍah : altṣwwrāt al‘lmyyh al-Jadīdah wa-al-ta’sīs al‘lmī lil-nahḍah al-‘Arabīyah (Ṭ1). Maktabat Madbūlī, al-Qāhirah.

Aldkhyyl, Mu‘ādh. (2021). Tṭwwr al-namūdhaj al-‘Ilmī al-lisānī : qirā’ah fī al-Ittijāh al-binyawī wāltwlydy wa-al-waẓīfī, Majallat Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz : al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, m29, ‘3, ṣ282-308. https://marz.kau.edu.sa/Files/320/Researches/73876_47048.pdf

Aljrjānī, ‘Abd al-Qāhir. (t. 471h, Ṭ. 1982). al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ (Ṭ1) (Kāẓim al-marjān, taḥqīq.). Manshūrāt Wizārat al-Thaqāfah wa-al-I‘lām fī aljmhwryyh al‘rāqyyh.

Al-Mulkh, Ḥasan Khamīs. (2001). al-Tafkīr al-‘Ilmī fī al-naḥw al-‘Arabī : al-istiqrā’ – al-Taḥlīl – al-tafsīr (Ṭ1). Dār al-Shurūq lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān.

Al-Qurṭubī, Ibn Maḍā’. (t. 592h, D. t). al-Radd ‘alá al-nuḥāh (ṭ3) (Shawqī Ḍayf, taḥqīq.). Dār al-Ma‘ārif, al-Qāhirah.

Alshāṭbī, Abū Isḥāq. (t. 790h, Ṭ. 2007). al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (Ṭ1) (‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn wa-ākharūn, taḥqīq.). Ma‘had al-Buḥūth al‘lmyyh wa-Iḥyā’ al-Turāth al’slāmī, Makkah al-Mukarramah.

Alsyrāfī, Abū Sa‘īd. (t. 368h, Ṭ. 2008). Sharḥ Kitāb Sībawayh (ṭ2) (Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb wa-ākharūn, taḥqīq.). Dār al-Kutub wa-al-Wathā’iq alqwmyyh, al-Qāhirah.

Al-‘Umarī, Muḥammad Muḥammad. (2012). al-Usus al’bstmwlwjyh lil-naẓarīyah al-lisānīyah al-binyawīyah wāltwlydyh (Ṭ1). Dār Usāmah lil-Nashr, ‘Ammān.

Alzjjājī, Abū al-Qāsim. (t. 340h, Ṭ. 1982). al-Īḍāḥ fī ‘Ilal al-naḥw (ṭ4) (Māzin al-Mubārak, taḥqīq.). Dār al-Nafā’is, Bayrūt.

Ayyūb, ‘Abd al-Raḥmān. (1957). Dirāsāt nqdyyh fī al-naḥw al‘rbī (Ṭ1). Mu’assasat al-Ṣabāḥ, al-Kuwayt.

Bishr, Kamāl. (2005). al-Tafkīr al-lughawī bayna al-qadīm wa-al-jadīd (Ṭ1). Dār Gharīb, al-Qāhirah.

Bloomfield, L. (1973). *Language*. George Allen & Unwin LTD. (Original work published 1933).

Dī swsyr, Firdīnān. (1985). Durūs fī al-alsunīyah al-‘Āmmah (Ṣāliḥ alqrmādy wa-Muḥammad al-Shāwish wa-Muḥammad ‘Ajīnah, tarjamat.). al-Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb. (al-‘amal al-aṣlī Nashr 1916)

Ḥassān, Tammām. (1986). Manāhij al-Baḥth fī al-lughah (Ṭ1). Dār al-Thaqāfah, al-Dār al-Bayḍā’.

Ibn jnny, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān. (t. 392h, Ṭ. 1986). al-Khaṣā’iṣ (ṭ3) (Muḥammad al-Najjār, taḥqīq.). al-Hay’ah almṣryyh al‘āmmh lil-Kitāb.

Ibn Ya‘īsh, mwffq al-Dīn Ya‘īsh ibn ‘lī. (t. 643h, Ṭ. 2014). Sharḥ almfṣṣl (Ṭ1) (‘Abd al-Laṭīf al-Khaṭīb, taḥqīq.). Dār al-‘Urūbah lil-Nashr, al-Kuwayt.

‘Īd, Muḥammad. (2006). Uṣūl al-naḥw al-‘Arabī fī naẓar al-nuḥāh wa-ra’y Ibn Maḍā’ wa-ḍaw’ ‘ilm al-lughah al-ḥadīth (ṭ5). ‘Ālam al-Kutub, al-Qāhirah.

Jawād, ‘Alā’ ‘Ammār. (2007). al-Tamthīl al-Naḥwī fī Kitāb Sībawayh] Risālat mājistīr, Jāmi‘at al-Qādisīyah [, Muḥāfaẓat al-Qādisīyah, al-‘Irāq.

Māltshwk, iyghwr (2023). al-Lughah min al-ma‘ná ilá alnṣṣ (‘Aqīl alzmmāy al-Shammarī, tarjamat.). murāja‘at : ‘zz al-Dīn al-Majdūb, Ibn al-Nadīm lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Wahrān, wa-Dār al-Rawāfid al-Thaqāfīyah, al-Shāriqah. (al-‘amal al-aṣlī Nashr 2016)

Muṣṭafá, Ibrāhīm. (1992). Iḥyā’ al-naḥw (ṭ2). al-Qāhirah.

Qanṣūh, Ṣalāḥ. (2008). Falsafat al-‘Ilm, Dār al-Tanwīr, Bayrūt.

Qlāmyn, Ṣabāḥ. (2018). ibstymyh al-‘Ulūm al-Insānīyah : qirā’ah fī al-Uṭur altṣwyryyh almttṣlh bi-al-insān wa-al-mujtama‘. fī Ṣabāḥ qlāmyn (mḥrrir.), qirā’āt fī Ibistimūlūjiyā al-‘Ulūm al-Insānīyah. (Ṣ ṣ8-29). Mu’assasat Kunūz al-Ḥikmah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Jazā’ir. http://search.mandumah.com/Record/915265

Owens, Jonathan. (2000), The Structure of Arabic Grammatical Theory. In: Auroux, S. Koerner, E.F.K, Niederehe H-J, Versteegh, K. *History of the Language Sciences / Geschichte der Sprachwissenschaften / Histoire des sciences du langage.* (vol. 1, p. 286-300)

Sa‘īdān, Aḥmad Salīm. (1988). Mqddmh li-Tārīkh al-Fikr al-‘Ilmī fī al-Islām (Ṭ1). ‘Ālam al-Ma‘rifah, al-Kuwayt.

Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. (t. 180h, D. t). Kitāb Sībawayh (Ṭ1) (‘Abd al-Salām Hārūn, taḥqīq.). Dār al-Jīl, Bayrūt.

معلومات عن الباحث

د. معاذ بن سليمان الدخيّل، أستاذ اللسانيات المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية). حاصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها من جامعة الملك سعود عام 2018. تدور اهتماماته البحثية حول قضايا اللسانيات والتراث اللغوي العربي.

Biographical Statement

Dr. Muaath Aldukhail is an Associate Professor of Linguistics in the Department of Arabic Language, College of Arabic and Social Studies, Qassim University (KSA). Dr. Aldukhail received his PhD degree in 2018 from King Saud University. His research interests include Linguistic studies and the Arabic linguistic tradition.

Email: Msdkhiel@qu.edu.sa